



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	تنيره، بكر مصباح
المجلد/العدد:	ع 58
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	يونيو / ذو القعدة
الصفحات:	32 - 48
رقم MD:	80223
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القومية العربية ، العالم العربي ، السياسة الخارجية ، الحرب العالمية الأولى ، الاستعمار ، الاستقلال السياسي ، القضية الفلسطينية ، الاحتلال الإسرائيلي ، العلاقات الخارجية ، التكتلات الاقتصادية ، التعاون الدولي ، جامعة الدول العربية ، الصراع العربي- الإسرائيلي ، الحرب الباردة ، السلام ، الأحوال الاقتصادية ، النظم السياسية ، الخلافات العربية ، الدبلوماسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80223

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي

د. بكر مصباح تنيه

أستاذ مشارك في العلوم السياسية ،

كلية الاقتصاد ، جامعة قاروينس — بنغازي

أولاً — الوطن العربي وتيارات السياسة الدولية

يعتبر الوطن العربي إحدى أبرز المناطق الحيوية في العالم ، إذ تنطلق منه أو تتجه إليه تيارات السياسة الدولية المعاصرة . وهذا بسبب الموقع الفريد والمميز الذي يحتله على الكرة الأرضية ، بامتداده القاري في آسيا وإفريقيا ، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب ودول هاتين القارتين ، وعلاقاته الوثيقة بهما . كما يرجع إلى الدور الفعال والمؤثر الذي تقوم به الأقطار العربية في إدارة الشؤون الدولية في السلم والحرب على حد سواء⁽¹⁾ . كل ذلك ينبع في الأصل من المقومات الثابتة التي يتكون منها الوجود العربي والتي تشكل خصائصه الجامعة : الجيو — استراتيجية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، وتجعل منه مركز جذب عالمي ليس للدول فحسب ، بل للشعوب والأمم أيضا . وتزداد هذه الأهمية بالنسبة إلى الدول الكبرى الطامحة دوماً إلى السيطرة والنفوذ على المناطق التي تتجمع فيها مصالحها ، وتؤثر بدورها في ميزان القوى الدولي⁽²⁾ .

لهذا كله يمثل الوطن العربي المحور الاستراتيجي الثاني في العالم ، وذلك وفقاً للنظريات التي وضعها علماء « الجيوبولتيك » أمثال الفريدماهان ، وهالفورد ماكيندر ، ونيكولاس سيبكمان ، حيث تعتبر أوروبا المحور الاستراتيجي الأول⁽³⁾ .

هذه الحقائق أثبتت صحتها الخبرة التاريخية منذ عشرات السنين ، مثلما يؤكدنا الواقع المعاصر ، ففي ضوءها تضع الدول أهدافها ، وتخطط بموجبها سياساتها المتباينة والمتصارعة ، تجاه هذه المنطقة ودولها⁽⁴⁾ .

(1) Charles D. Cremans : *The Arabs and the world*, N.Y. Frederick A. Prager - 1963 — P. 67.

(2) Paul Y. Hammond. «An Introductory Perspective on the Middle East» in Paul Y. Hammond (ed) (2) *Political Dynamics in the Middle East*, N.Y. Elsevier - 1972 — PP. 6-7.

(3) انظر تفاصيل هذه النظريات في مؤلف أمين محمود عبد الله : *في أصول الجغرافيا السياسية* ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1977 ، ص 293 ، 305 ، 312 .

(4) انظر انعكاس الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي على الصراع بين الدول الكبرى في كتاب الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون :

Richard Nixon : *The Real War*, N.Y, Warner Baaks, 1980, PP. 91-92.

فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت البلاد العربية في المشرق وفي المغرب مسرحا للصراع بين الدول الأوروبية ، ثم أصبحت بعد الحرب خاضعة للنظم الاستعمارية التي فرضتها عليها تلك الدول . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومع أوائل عقد الخمسينات بذلت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة جهودها لربط الدول العربية بسياسة الأحلاف العسكرية المعروفة ، لفرض هيمنتها عليها بأساليب وأشكال جديدة⁽⁵⁾ غير أنها أخفقت هذه المرة في تحقيق أهدافها . ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر أهمها بإيجاز ، وهي :

1 — نمو الوعي القومي للأمة العربية في مختلف أقطارها، ونضال شعوبها من أجل الاستقلال الحقيقي ، وسعيها لتحقيق الوحدة والتضامن فيما بينها ، ومقاومة كافة أشكال الاستعمار وسياسات السيطرة وبسط النفوذ مهما كان مصدرها ، فقد وعت الأجيال العربية دروس التجربة المريرة التي خاضتها أثناء علاقاتها مع الدول الغربية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكانت من أخطر نتائجها ظاهرة التجزئة بين البلاد العربية ، وإقامة إسرائيل في وسط الأرض العربية ، وبذر الخلافات والمنازعات بين الدول العربية⁽⁶⁾ .

2 — مساندة الدول الغربية لإسرائيل في اغتصابها لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه ، وتقديمها لكافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها في الحروب التي قامت بها ضد الدول العربية ، وعلى مدى ما يزيد على أربعين عاما . وعدم اتخاذ هذه الدول مواقف إيجابية وفعالة تدين العدوان الإسرائيلي على الأرض والحقوق العربية ، خاصة في الأمم المتحدة ، التي من أول واجباتها حماية حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الشعوب والدول صغيرها وكبيرها ، والمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وتمكين الشعوب المستعمرة أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من تقرير مصيرها بنفسها . إلا أن الدول الغربية لم تفعل أي شيء يساعد على وضع هذه المبادئ موضع التطبيق ، بالنسبة إلى شعب فلسطين ، بل على العكس ، كانت تقف ضد أي قرار في الجمعية العامة أو مجلس الأمن يدين إسرائيل وينصف العرب⁽⁷⁾ . هذا التحيز ، الذي لا سند له من القانون أو العدل ، كان سببا في أن تفقد الشعوب العربية وحكوماتها الثقة في مصداقية الدول الغربية وسياساتها ، والمبادئ التي تناادي بها . وقد رفضت الانضمام أو الانحياز إلى جانب أي كتلة من الكتل الدولية ضد أخرى . ومثل هذا الموقف العربي في حينه أبرز ملامح التغيير في اتجاهات الدبلوماسية المعاصرة على الصعيد الدولي .

3 — انتهاج الدول العربية لسياسة عدم الانحياز في علاقاتها الدولية مع مختلف التكتلات . ليس

(5) انظر د. بكر مصباح تنيرة : « التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي » مجلة المستقبل العربي ، عدد 38 ، مارس / آذار 1982 ، بيروت ص 36 — 37 .

(6) يصف نوري السعيد خيبة أمل العرب في الدول الغربية فيقول : « ولكن آمال العرب خابت خيبة شديدة بعد الحرب التي انتهت بانتصار الحلفاء الذين انضم العرب إلى صفوفهم وحاربوا إلى جانبهم ، معتمدين على عهودهم بضمين استقلال العرب . وتحقق العرب في مؤتمر الصلح أن حلفاءهم المنتصرين قد خالفوا وعودهم ، وكانت المعاملة التي لقيها العرب في واقع الحال من حلفائهم أسوأ من المعاملة التي عومل بها المغلوبون الذين لم يفرض عليهم شيء من الوصاية . وتقاسم الحلفاء بلاد العرب فيما بينهم بمقتضى معاهدة سرية ، ومنحوا أنفسهم انتدابات على هذه الأقاليم » . انظر له : استقلال العرب ووحدتهم ، بغداد . مطبعة الحكومة — 1943 — ص 7 .

(7) انظر تفاصيل مواقف الدول الغربية من قضية فلسطين في تقرير « لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني » الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1978 .

ذلك وحسب ، بل قامت الدبلوماسية العربية النشطة بدور مؤسس لإبراز حركة دولية خارج نطاق المعسكرين المتصارعين الغربي والشرقي ، وشملت عدداً كبيراً من الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، وتعني بها حركة عدم الانحياز التي يزيد عدد أعضائها على مائة دولة⁽⁸⁾ ، وبذلك تكون الدبلوماسية العربية قد استطاعت أن تقوي من موقفها ، وتحقق مساندة دولية لا يستهان بها للقضايا والحقوق العربية ، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تبعد الوطن العربي عن دائرة الحرب الباردة .

4 — تطور دور جامعة الدول العربية في تنمية التعاون العربي في المجالات المختلفة ، وذلك بعد تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك سنة 1952 . وأصبحت مسؤولية الدفاع عن المنطقة العربية ملقاة على عاتق دولها . وبموجب نصوص هذه المعاهدة ، لا يجوز لأي عضو فيها أن ينضم إلى أحلاف أو معاهدات مع الدول الأجنبية يكون من شأنها تعريض المصالح القومية للأمة العربية للخطر ، ومنذ ذلك الحين ، والجامعة تقوم بدور إيجابي ونشط في تنسيق الجهود ، وتوجيه السياسة العربية في المجال الدولي . وتتصاعد هذا الدور بعد ظهور دبلوماسية القمة العربية وأستمرارها منذ 1964 ، كما سنرى فيما بعد . ولا شك أن الدول العربية ، تمكنت من المحافظة على شخصيتها الدولية المستقلة وغير المنحازة في حقبة الحرب الباردة . واستطاعت أن تكون مجموعة لها وزنها ودورها في المحافل والمؤتمرات الدولية ، وكذلك في المنظمات على اختلاف مستوياتها ، الإقليمية والقارية والعالمية .

غير أن بقاء القضايا العربية الأساسية دون حل ، وفي مقدمتها قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأرض العربية في سورية ولبنان ، وتتصاعد الأهمية الاقتصادية للنفط العربي ، خاصة بالنسبة إلى الدول الصناعية ، كل هذا يساعد على استمرار صراع القوى العظمى على مصالحها في المنطقة⁽⁹⁾ ، في الوقت الذي تعاني فيه الأزمات الحادة والحروب المستمرة، والتحديات الخارجية . فالصراع العربي — الإسرائيلي أصبح متفجراً أكثر من أي وقت مضى ، بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة في ديسمبر / كانون الأول 1987 ، والأزمة اللبنانية ما زالت على حالها منذ سنة 1976، وتحتاج إلى جهود مخصصة ورؤية استراتيجية واضحة لوضع حد لها وحلها ، بما يحقق للبنان وشعبه الوحدة والأمن والاستقرار ، ويخفف العبء عن الأمة العربية ويعزز تضامنها . كما أن الحرب العرفانية — الإيرانية توقفت ، وبدأت مرحلة المفاوضات ، وهذه خطوة إيجابية في حد ذاتها ، وثمرتها من ثمار الدبلوماسية العربية ، ولكنها تتطلب مزيداً من الجهد البناء لإيجاد حلول للمشاكل بين الدولتين ، وضمان عدم تكرار الحرب في المستقبل ، ذلك أن قوة تأثير العمل العربي المشترك على مسرح السياسة الدولية تعتمد إلى حد كبير على حسن العلاقات العربية واستقرارها مع الدول المجاورة للوطن العربي⁽¹⁰⁾ . وإلى جانب هذه القضايا والأزمات ، فإن البلاد العربية ما زالت في مرحلة النمو ، وتواجه تحديات التنمية بمعناها الواسع الذي يشمل المجالات

(8) د. حمد نعمان جلال : حركة عدم الانحياز في عالم متغير ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 ، ص 27 وما بعدها .

(9) انظر د. بكر مصباح تنيرة « التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 أبريل / نيسان 1986 ، الكويت ص 75 — 90 .

(10) د. السيد عليوة : إدارة الصراعات الدولية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1988 — ص 274 وما بعدها .

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية . وللتغلب على هذه التحديات لا مناص من تحقيق تعاون عربي مخطط ومدروس في كافة المجالات المذكورة . وهذا ما نصت عليه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي منذ ما يزيد على سبعة وثلاثين عاما ، لأن تحقيق القوة الذاتية العربية ، وبناء المجتمع العربي الحديث في عصر الثورة التكنولوجية والإلكترونية ، يمثلان دعامين أساسيتين لتحرير الإرادة العربية ، واستخدام الثروات القومية لصالح تحقيق التقدم لكافة الاقطار العربية⁽¹¹⁾ . وغني عن القول ، أن الاستقلال السياسي يظل ضعيفا وعرضة للأخطار الداخلية والخارجية ، إذا لم يدعمه استقلال اقتصادي ، واستقلال علمي أيضا .

غير أن الدبلوماسية العربية لا تعمل في فراغ ، بل وسط هذه المصالح المختلفة ، والتيارات المتصارعة على المسرح العالمي ، وهي التي تتشكل بسببها ظاهرة الصراع الدولي⁽¹²⁾ . وقد رأينا كيف أن هذا الصراع في المراحل الماضية كلف البلاد العربية استقلالها ، ثم حاول أطرافه أن يزجوا بها في دوامة الحرب الباردة ، إلا أنهم أخفقوا . ولكن هذا الصراع ما زال يؤثر على استمرار وجود القضايا العربية بدون حل . ولما تبدلت المعادلة الدولية بين القوى العظمى ، وانتقلت من الحرب الباردة واستراتيجية القوة والمواجهة إلى سياسة الوفاق والانفراج في العلاقات بين هذه القوى ، أدركت الدبلوماسية العربية أبعاد هذا التغير ، وبدأت بالفعل في تطوير منهاجيتها ووسائلها للتعامل مع الواقع الدولي الجديد . فما هي أبعاد هذا التطور في الدبلوماسية العربية في ظل سياسة الوفاق الدولي ؟ وما هي الوسائل التي تستخدمها في علاقاتها الدولية للمحافظة على المصالح القومية ، والدفاع عن القضايا والحقوق العربية ؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه الدبلوماسية في طورها الجديد ، أن تستفيد من خبرة الماضي وتستمر في المحافظة على وحدة واستقلال الموقف العربي في المجال الدولي رغم الصعوبات التي تواجهها ، والضغط الداخلي والخارجية التي تتعرض لها ؟ وما هي إنجازات العملية التي حققتها على الصعيد القومي والدولي ؟ وما هو مستقبلها في ضوء التغيرات الجديدة على مسرح السياسة الدولية ؟ .

هذا ما نتناوله بالبحث والتحليل من واقع الوثائق والحقائق ، ومن خلال النماذج التطبيقية للعمل الدبلوماسي العربي .

ومن المعروف ، أن الدبلوماسية من أقدم الوسائل التي استخدمتها الدول في تنظيم العلاقات فيما بينها . وهي ما زالت من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول التي تلجأ إليها لتحقيق أهدافها في السلم والحرب . ومن الجدير بالذكر ، أن للدبلوماسية المعاصرة خصائص متطورة ومميزة ، وأنواعا متعددة ، ومستويات متباينة . وهي تتشكل ، في الحقيقة من طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وتتأثر بسياسة الدولة العليا ، وبمستوى القوة التي تملكها ، وبالموضوعات التي تخوض في بحثها ، سواء أكانت هذه الموضوعات ، سياسية أم اقتصادية أم استراتيجية عسكرية أم قانونية . وتقوم الدبلوماسية بأدوار مختلفة ، فهي تارة تستخدم لتعزيز علاقات السلام بين الدول ، وأخرى لفض المنازعات بينها ، وثالثة لإنهاء الحروب⁽¹³⁾ .

(11) انظر د. يوسف صايغ : « نحو تنمية عربية مستقلة » مجلة المستقبل العربي ، عدد 90 ، أغسطس / آب 1986 ، بيروت ، ص 117 — 137 .

(12) انظر د. إسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسة الدولية ، ط 2 ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1987 ، ص 263 وما بعدها .

Adam Watson : Diplomacy : The Dialogue Between States, Eyrc Methuan, London, 1982, (13) Pp. 14-21.

ثانياً — سياسة الوفاق الدولي وأثرها على الوطن العربي

تمثل سياسة الوفاق تبديلاً استراتيجياً في طبيعة وأهداف العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية ، والعلاقات بين الدول الكبرى من ناحية ثانية ، ثم العلاقات بين القوتين العظميين من ناحية ثالثة . ولا شك أن هذا التبادل ترك أثره الواضح على سياسات هذه الدول ، وبالتالي على اتجاهات السياسة الدولية نحو المناطق المختلفة من العالم ، وخاصة المناطق الحيوية ، ومن بينها الوطن العربي . وذلك لقوة تأثير الدور الذي تقوم به هذه الدول في صناعة قرارات السياسة الدولية ، لا سيما في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص ، بما تتمتع به من امتيازات داخل هذه المنطقة العالمية . وتتأثر مواقفها من القضايا والمشكلات المختلفة بطبيعة العلاقات المتداخلة والمعقدة أحياناً ، القائمة فيما بينها⁽¹⁴⁾ .

فقد انتهت مرحلة الحرب الباردة ، ووقفت معها سياسة المواجهة ، والتهديد باستخدام القوة ، واستراتيجية الأحلاف والقواعد العسكرية . وبدأت سياسة الانفراج في الحقيقة منذ ما يقرب من عشرين عاماً . ثم تطورت تحت تأثير كثير من العوامل والظواهر التي استجذبت على مسرح السياسة الدولية ، وتبلورت فيما يعرف في المرحلة الراهنة بسياسة الوفاق⁽¹⁵⁾ .

وسياسة الوفاق في جوهرها ليست إلا تطبيقاً فعلياً لمبادئ التعايش السلمي على العلاقات بين الأنظمة السياسية المختلفة في العالم ، والعمل على منع احتمالات وقوع مواجهة مباشرة بين الدول الكبرى ، ووضع حد لسباق التسلح ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وهذا ، في الحقيقة ، ليس جديداً في السياسة الدولية والمبادئ التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين الدول ، فقد نص عليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة ، وكان في مقدمة القرارات التي اتخذتها الدول الأورو — آسيوية في مؤتمرها الأول الذي عقد في باندونج سنة 1955 . وهو ما طالبت به وما زالت تطالب به دول عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمرها الأول في بلغراد سنة 1961⁽¹⁶⁾ . غير أن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لم تطبق هذه المبادئ على العلاقات بينها من أجل السلام العالمي إلا من خلال التجربة التي للدولتين العظميين ، طوال سنين الحرب الباردة والحروب الإقليمية المحدودة في كوريا وفتنام والشرق الأوسط وغيرها ، أن التوتر الدولي المستمر سيقود في النهاية إلى تصعيد المواجهة بينهما ، وقد تتحول هذه المواجهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى حرب نووية ، وفي ذلك نهاية العالم⁽¹⁷⁾ . لذا ، سعت هذه الدول منذ عشرين عاماً إلى استبدال سياسة المواجهة بسياسة الوفاق . وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه وتطوره في السياسة الدولية عوامل كثيرة تعتبر ، في الحقيقة ، ظواهر جديدة على المسرح الدولي . وحتى ندرك عمق هذا التحول وأبعاده الاستراتيجية ، يجدر بنا أن نذكر هذه العوامل بشيء من الإيجاز ، وأهمها :

(14) تأثرت القضايا العربية كثيراً بطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى منذ أوائل هذا القرن . فقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة في الحرب الباردة على قيام إسرائيل وسط الوطن العربي . وأثر الموقف العربي إبان العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، على مساندة دول العالم لها ضد المعتدين ، وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي وجه إنذاره المعروف إلى الدول المعتدية وهذه نماذج ، على سبيل المثال . انظر المزيد من التفاصيل في مؤلف د. راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، ط 2 — القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، 1982 .

(10) انظر في ذلك : Peter J. Potichngi : From the cold war to detente, N.Y. Praeger, 1974 .

(16) د. محمد نعمان جلال ، مصدر سابق ، ص 27 وما بعدها .

(17) انظر التفاصيل في : Richard NIXON op, Cit, pp 284-290 .

1 — تصاعد سباق التسلح الاستراتيجي الذي يشمل الأسلحة الذرية والصاروخية ، بين القوتين العظميين ، إلى أن وصلتا إلى ما يعرف « بخيار الصفر » ، أي أن كلا منهما تملك القوة والقدرة على توجيه ضربة نووية قاضية إلى الطرف الآخر في وقت واحد ، وعندئذ ينتهي الصراع بينهما بنهاية كل منهما ، بل وبنهاية الحياة البشرية على الأرض ، وتحطيم كل ما وصل إليه الإنسان من تقدم⁽¹⁸⁾ . إن وصول الدولتين والدول الحليفة لكل منهما إلى هذه المعادلة المحسوبة بالذقة ، أقرن كلا منهما بضرورة اختيار طريق آخر غير المواجهة النووية⁽¹⁹⁾ .

2 — جمود ثم فشل سياسة الأحلاف العسكرية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بظهور حلف شمال الأطلنطي سنة 1949 ، ثم حلف وارسو سنة 1955 ، وما تبعهما بعد ذلك من أحلاف لا مجال لذكرها بالتفصيل . هذه السياسة أدت إلى انقسام عدد غير قليل من دول العالم بين الشرق والغرب ، وقد أدى ذلك في العقود الماضية إلى زيادة التوتر الدولي ، وتهديد الأمن والسلام . ولكنها لم تساعد على حل المشكلات الدولية ، كما لم تمكن أيا من القوى العظمى من تحقيق أهدافها . بل لا نغالي إن قلنا إن هذه السياسة كانت عامل استنزاف لطاقت وإمكانات هذه الدول وكذلك الدول الحليفة لها ، لذا ، انتهت إلى الجمود والفشل⁽²⁰⁾ .

3 — ظهور حركة عدم الانحياز منذ سنة 1961 ، وانضمام الغالبية العظمى من الدول حديثة الاستقلال إليها في العالم الثالث . وهذه الظاهرة الدولية الجديدة كانت من أقوى العوامل المؤثرة في تجميد سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية . ذلك أن المبادئ التي قامت عليها تمنع أو لا تجيز لأي عضو فيها ، أن يكون عضوا في أي تحالف منحاز لأية كتلة من الكتلتين الدوليتين في الشرق والغرب ، مثلما لا تسمح لأي عضو بإقامة قواعد عسكرية على أراضيه تابعة لأية دولة منحازة ، وموجهة ضد دولة أخرى . هذا فضلا عن تطبيق مبادئ التعايش السلمي في العلاقات الدولية . هذه الحركة ساعدت على تخفيف حدة التوتر ، كما طوقت دائرة الحرب الباردة وبذلت الجهود المباشرة للتقريب بين القوتين العظميين في أكثر من مناسبة⁽²¹⁾ .

4 — ظهور الانقسامات ، والانشقاقات داخل كل من المعسكرين الشرقي والغربي منذ أوائل الستينات . فقد ظهرت الخلافات بين كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية سنة 1961 ، ثم تصاعدت إلى أن تحولت إلى نزاع بينهما سنة 1969 ، واشتباكات مسلحة على الحدود . وانتقل هذا الخلاف إلى عدد من الدول الاشتراكية في آسيا وأوروبا ، وأدى ذلك إلى ضعف قوة تأثير موسكو على هذه الدول . والمثل على ذلك واضح في استقلال سياسة كل من ألبانيا ورومانيا في المجال الدولي ، رغم اختلاف الدوافع لكل منهما⁽²²⁾ .

كما ظهرت الخلافات داخل المعسكر الغربي ، وخاصة منذ وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا سنة 1958 ، وانتهاجه سياسة مستقلة في المجال الدولي بعيدة عن التأثير والهيمنة

(18) Ibid. pp. 279-281.

(19) انظر التفاصيل في Henry A. Kissinger : The necessity For : Choice, Prospects OF American Foreign Pdcy, Harper & Row, 1960.

(20) د. راشد البراوي ، مصدر سابق ، ص 160 وما بعدها .

(21) د. محمد نعمان جلال ، مصدر سابق ، ص 29 ، 51 .

(22) د. السيد أمين شلبي : الوفاق الأمريكي — السوفييتي : 1963 — 1967 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، 1981 ، ص 107 وما بعدها .

الأميركية ، ومعارضته لها في فتنام وفي الشرق الأوسط وفي كندا وأميركا اللاتينية ، وسعيه الدؤوب إلى تشكيل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، وإصراره على امتلاك الأسلحة الذرية . ثم توج سياسته المستقلة هذه بانسحاب فرنسا عسكريا من حلف شمال الاطلنطي ونقل مقرها الدائم من باريس إلى بروكسل⁽²³⁾ . هذه الانقسامات والخلافات أضعفت الثقة بين حلفاء الأمم ، ودلت على عدم جدوى سياسة التكتلات في ظل الظروف الدولية المتغيرة . ودفعت إلى البحث عن قنوات جديدة مباشرة لتنظيم العلاقات وحل المشاكل .

5 — الآثار الاقتصادية لسياسات الحرب الباردة ، وسباق التسلح ، والصراع على السيطرة والنفوذ في المناطق المختلفة من العالم . هذه الآثار أضعفت في الحقيقة القوة الاقتصادية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، كما أضعفت قدرة الدولتين على منافسة الدول الأخرى في المجال الاقتصادي ، مثل اليابان وألمانيا الغربية ، ودول السوق الأوروبية المشتركة . وقد انعكس ذلك بوضوح على العجز الكبير الذي تعاني منه كل من الدولتين في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة ، وفي الميزان التجاري . وكل ذلك بسبب توجيه طاقات الإنتاج إلى سياسات التسلح ، والحروب والأزمات⁽²⁴⁾ ، هذه الآثار جعلت الدولتين تعملان على إقامة علاقات اقتصادية أوثق بينهما .

6 — وقعت عدة تغيرات داخلية في النظم السياسية لبعض الدول الكبرى ، فقد مضى جيل القادة الذين شهدوا الحرب العالمية الثانية ، وشاركوا في التخطيط لسياسات الحرب الباردة ، وبرز جيل جديد متحرر إلى حد كبير من قيود وتقاليده تلك الأوضاع والسياسات . هذا فضلا عن التغير الذي حدث في النظم السياسية ، وأدى إلى تبديل نوعي في مبادئ وأهداف السياسة الخارجية . وأوضح مثل على ذلك ما وقع في الصين الشعبية بعد رحيل ماوتسي تونج وشوان لاي . وكذلك ما يجري في الاتحاد السوفيتي في عهد ميخائيل جورباتشوف وسياسته الجديدة التي فصلها في كتابه « البيريسترويكا » ، وهي تعني « إعادة البناء » ، ويتناول فيه اتجاهات السياسة الخارجية والعلاقات بين الشرق والغرب⁽²⁵⁾ .

7 — تصاعد قوة تأثير الرأي العام العالمي المعادي للحرب ، والأسلحة النووية ، وسياسات القوة . وتكوين المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل من أجل السلام ، وانعكاس ذلك على قرارات الأمم المتحدة ونشاطاتها في مجالات نزع السلاح ، ومنع انتشار الأسلحة الذرية ، والحظر الجزئي على التجارب الذرية⁽²⁶⁾ . كل ذلك ساعد على إيجاد المناخ الدولي لسياسة الوفاق .

هذه العوامل تفاعلت مع مقومات الظاهرة الدولية ، وأدت ، بالضرورة ، إلى وجود متغيرات على المستويين الداخلي والخارجي ، وأصبح منطقيا أن تتغير سياسات الدول حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . وفي ظل هذه المستجدات ، لم تعد السياسات القديمة صالحة للوفاء بمستلزمات عصر جديد ، يتميز بالتقدم التكنولوجي والالكتروني الهائل ، الذي ألقى كل الحسابات ، ووضع المجتمع الإنساني أمام خيارين لا ثالث لهما : إما العيش في سلام وتعاون واحترام متبادل

(23) المصدر السابق ، ص 94 وما بعدها .

(24) د. محمد عزيز : الأزمة الاقتصادية الحاضرة ، بيروت ، دار الأوزاعي ، 1988 ، ص 98 — 99 .

(25) انظر ميخائيل جوربا تشوف : البيريسترويكا ، ترجمة : حمدي عبد الجواد ، القاهرة ، دار الشروق ، 1988 .

(26) انظر تفاصيل نشاطات الأمم المتحدة في مجال الرأي العام العالمي ، في عدد 36 من صحيفة الوقائع عن الحملة العالمية لنزع السلاح ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 1985 .

لبناء التقدم ، وإما الوقوع في دوامة الصراع الدولي التي قد تنتهي بتدمير الحياة البشرية على الكوكب الأرضي . وبدأت إرهابات السياسة الجديدة تنمو وتتطور من خلال التجارب والأحداث التي وضعت العالم غير مرة أمام المواجهة الذرية ، منها أزمة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962⁽²⁷⁾ . وقد عبر الرئيس الأمريكي جون كيندي منذ وقت مبكر عن ميادئ الوفاق عندما قال في إحدى خطبه : « لقد أصبح السلام في العصر النووي الغاية الضرورية العقلية للرجال العقلاء . وقد قيل إنه من العبث أن نحلم بالسلام حتى يتخذ الاتحاد السوفيتي اتجاهًا أكثر تنورا، وإني أمل أن يفعلوا هذا، ولكني أعتقد أننا نستطيع مساعدتهم»⁽²⁸⁾ .

وبعد عشر سنوات من التاريخ المذكور ، أصبحت سياسة الوفاق نهجا ثابتا في العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة ، واتخذت شكل دبلوماسية فعالة ومتحركة ومنفتحة ، يمكن أن نطلق عليها ، دبلوماسية الوفاق والانفتاح بين رؤساء الدول . ويعتبر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، واضع خطوط هذه الدبلوماسية⁽²⁹⁾ . فمنذ سنة 1972 ، عقد ما يقرب من ثمانية عشر لقاء قمة بين الرئيسين السوفيتي والأمريكي إضافة إلى لقاءات القمة مع زعماء الصين وبقية رؤساء الدول الكبرى . كما تم التوقيع على كثير من الاتفاقيات في مجال الأسلحة الاستراتيجية والعلاقات التجارية . وكان لاستمرار هذه السياسة أثرها على القضايا الدولية وفي مقدمتها القضايا العربية .

ثالثاً — الوطن العربي في المعادلة الجديدة للوفاق الدولي

يمثل الوطن العربي ، بكل المقاييس الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، جزءاً أساسياً في معادلة العلاقات بين القوى العظمى في السلم والحرب ، كما في الصراع والوفاق . ولقد اتضح ذلك مما سبق . ويمكننا القول ، بادئ ذي بدء ، أن هذه المعادلة لا تكون صحيحة ومتوازنة ولصالح الأمة العربية في مختلف أقطارها ، إلا عندما تكون هناك استراتيجية عربية موحدة ، وتضامن عربي حقيقي ، وعمل عربي مشترك . وقد أثبتت الخبرة التاريخية صحة هذه الفروض ، وذلك عندما رفضت الغالبية العظمى من الدول العربية أن تربط نفسها بسياسة الأحلاف العسكرية ، ولما وقف العرب مؤيدين لمصر في معركتها ضد العدوان الثلاثي سنة 1956 ، وصمدوا في وجه العدوان الإسرائيلي سنة 1967 ، واستطاعوا أن يحققوا النصر في حرب سنة 1973⁽³⁰⁾ . فالموقف العربي الواحد شرط أساسي لحماية الوجود العربي ككل في وجه تيارات السياسة الدولية ، تجاه أي جزء من أجزاء الوطن العربي . فإذا ما تفكك الموقف العربي ، وأصبحت كل دولة تتعامل مع الأطراف الخارجية من خلال خصوصيتها ، ومضالحها ، يصبح من السهل على هذه الأطراف ، مجتمعة أو منفردة ، أن تحقق أهدافها في المنطقة على حساب المصالح القومية العليا⁽³¹⁾ . وهذا ما حدث بالفعل

(27) لقد عبر نيكيتاخروتشوف عن هذه الأزمة في حينها بقوله « هنا يمكن القول إن العقل هو الذي انتصر ، وإن قضية السلام وأمن الأمم هي التي فازت » انظر د. السيد أمين شلبي ، مصدر سابق ، ص 39 .

(28) المصدر السابق ، ص 42 .

(29) انظر التفاصيل في مؤلف هنري كيسنجر الذي يتحدث فيه عن دبلوماسية سياسة الوفاق :

Henry Kissinger : *The White House Years*, London, Weiderfeld and Nicolson, 1979.

(30) انظر د. بكر مصباح تنية « استراتيجية العمل العربي المشترك » مجلة شؤون عربية ، العدد 46 / حزيران / يونيو 1986 ، تونس ، ص 12 — 16 .

(31) د. ناصيف يوسف حتي : *القوى الخمس الكبرى والوطن العربي : دراسة مستقبلية* ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 10 — 11 .

في حرب فلسطين الأولى سنة 1948 ، فالذي أدى إلى هزيمة الدول العربية في الأمم المتحدة عند التصويت على قرار التقسيم سنة 1947 ، ثم أدى إلى هزيمة جيوشها في القتال ليس قوة إسرائيل أو الصهيونية العالمية ، ولكن اتفاق الأطراف الدولية آنذاك على تحقيق ذلك ، وغياب الموقف العربي الموحد⁽³²⁾ . ولقد حاولت القوى العظمى دائما أن توظف الخلافات بين الدول العربية والأزمات التي تعاني منها ، والأوضاع العامة السائدة في المنطقة ، لخدمة مصالحها ، ولإيجاد ثغرات تسمح لها بالتدخل والوجود الفعلي على الأرض العربية ، وكان ذلك سببا في تفاقم ظاهرة الصراع الدولي التي من شأنها أن تجعل زمام المبادرة ، واتخاذ القرارات في يد الدول الكبرى . وفي مثل هذه الحالة تتمكن من تحقيق أهدافها المباشرة وغير المباشرة ، وتسوية الحسابات فيما بينها⁽³³⁾ . ومما يساعد على ذلك ، استمرار الحروب والأزمات في أكثر من مكان من الوطن العربي . هذه الظاهرة تضعف الجسد العربي ، وتستنفد الإمكانيات والطاقت العربية ، وبالتالي تعطل جهود البلاد العربية لبناء القوة الذاتية ، فضلا عن أنها تهيئ الظروف للتدخل الأجنبي . ومن دواعي ذلك ، أن الوطن العربي ليس محورا استراتيجيا أساسيا في المعادلة الدولية وحسب ، بل هو أكثر هذه المحاور حساسية وتأثيرا في كل دول العالم وحياة ومصالح شعوبها . لذا ، فإن أوضاعه ومشكلاته دائما لها حيز بارز في المباحثات والمفاوضات التي تدور بين الحين والحين بين القوى العظمى . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

1 — الوطن العربي ، وخاصة الجناح الشرقي منه ، الذي يبدأ من مصر ، ويمتد حتى يشمل العراق ومنطقة الخليج العربي ، يعتبر بؤرة التوتر وعدم الاستقرار في العالم ، وذلك لاستمرار قضايا الصراع العربي — الإسرائيلي دون حل عادل وشامل ، وتفجر المشكلة اللبنانية ، ووجود النزاع بين العراق وإيران . وفي ضوء هذه الأوضاع ، فإن احتمالات المواجهة المباشرة وغير المباشرة بين القوى العظمى تظل قائمة . وهذا ما كاد يحدث إبّان الأزمة اللبنانية الأولى سنة 1958 ، وبعد قيام الثورة العراقية في السنة المذكورة ، وكذلك أثناء حرب أكتوبر / تشرين الأول سنة 1973⁽³⁴⁾ .

2 — تتجمع في الوطن العربي على اختلاف بلدانه مصالح استراتيجية تهم بالدرجة الأولى الدول الصناعية في أوروبا الغربية إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ، مثلما تهم الكثير من الدول النامية في إفريقيا وآسيا التي أصبحت تتلقى معونات اقتصادية من الدول العربية⁽³⁵⁾ . ومن أبرز هذه المصالح النفط وقناة السويس ، وأي تهديد يتعرضان له ، يصيب هذه الدول بالشلل . وهذا ما حدث بالفعل عندما فرضت الدول العربية حظرا على تصدير النفط سنة 1973 . وعندما تعرضت الملاحة للخطر في الخليج العربي ، أثناء ما عرف بحرب الناقلات منذ سنة 1985 إلى سنة 1988 .

3 — وقوع الوطن العربي على تخوم الحدود الجنوبية لإحدى القوتين العظميين ، وهي الاتحاد السوفيتي ، يجعله شديد الحساسية تجاه التطورات التي تقع في هذه المنطقة . كما أن الولايات المتحدة تعتبره المنطقة الاستراتيجية الحيوية الأهم بالنسبة إلى مصالحها ، مثلما قال زبغينو

(32) د. بكر مصباح تنيره : « الوحدة العربية وأبعاد الصراع العربي — الصهيوني » مجلة شؤون عربية — عدد 15 أيار / مايو 1982 ، تونس ، ص 132 .

(33) Peter Mangold : Superpower intervention in the Middle East, London, Croom Helm, 1978. p 14. وما بعدها .

(34) Richard Nixon : op, Cit. pp. 92-93.

(35) Ibid p. 80 وما بعدها .

بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر : « تلك المجموعة من الدول التي تقع بين الخليج والحدود الغربية بما فيها مصر والسودان ، تمثل مع بعضها البعض منطقة من العالم مهمة جدا استراتيجيا واقتصاديا »⁽³⁶⁾ .

4 — التقارب الجغرافي بين أوروبا والوطن العربي ، فلا يفصلهما عن بعضهما البعض إلا البحر الأبيض المتوسط الذي غدا بحيرة في ظل التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات . فقد كان الوطن العربي وأوروبا ميدانين من أهم ميادين القتال في الحربين العالميتين الأولى والثانية . وأثبت التاريخ مدى تأثير كل منهما في الآخر . ويكفي أن نذكر أن أوروبا غزت الوطن العربي في مراحل مختلفة من التاريخ ، وأن الأمة العربية كانت أول أمة تغزو أجزاء واسعة من أوروبا وتقيم فيها حضارة عريقة تشهد الآثار عليها في الأندلس وجزر البحر المتوسط وجنوب فرنسا وإيطاليا وحتى سويسرا⁽³⁷⁾ . لذا وجدنا دول السوق الأوروبية تسعى إلى فتح حوار متعدد الأبعاد مع الدول العربية منذ سنة 1974⁽³⁸⁾ .

لهذه الأسباب مجتمعة أخذت الدول الكبرى على عاتقها عدم تصعيد المواجهة فيما بينها في المنطقة العربية ، وذلك عن طريق إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين رؤسائها ، وصانعي القرارات فيها لبحث المشاكل والمواقف الحرجة المتأزمة ، وفي الوقت نفسه تسعى كل منها لدى حلفائها وأصدقائها ، للعمل على ضبط المواقف المتفجرة . وكان أول تطبيق لذلك ، الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسجين في جلاسبورو في أعقاب سنة 1967⁽³⁹⁾ ، ثم اتفاق الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن على القرار رقم 242 الخاص بحل أزمة الشرق الأوسط الذي ما زال يعتبره جميع الأطراف الأساس الصحيح لحل هذه الأزمة . وبعد ذلك تطورت سياسة الوفاق ، وأخذت صورة مؤتمرات قمة شبه دورية بين قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ سنة 1972 ، حين اتفق الجانبان آنذاك على تجميد الوضع بين العرب وإسرائيل في حالة « اللاحرب واللاسلم »⁽⁴⁰⁾ . ولكن الإرادة العربية تحددت هذا الوضع ، واتحدت الدول العربية عسكريا واقتصاديا ، وكسرت الجمود الذي كان سائدا ، وقامت بحرب تحرير للأراضي العربية ، واستطاعت بالفعل أن تحقق عدة أهداف منها : تحطيم أسطورة أن القوة العسكرية لإسرائيل غير قابلة للهزيمة ، ولكنها هزمت في هذه الحرب ، تحرير أجزاء من الأراضي العربية ، استخدام النفط العربي كسلاح اقتصادي لخدمة القضية العربية والحقوق العربية ، كسر الجمود الدولي حول مشكلة الشرق الأوسط⁽⁴¹⁾ .

وكان هذا العمل العربي أول تحد لسيااسة الوفاق حتى لا تكون على حساب الحقوق العربية أو مستقبل الأمة العربية .

(36) مجلة الحوادث ، لندن ، 1981/10/23 ، ص 20 — 22 .

(37) يفصل العلامة العربي الأمير شكيب أرسلان تقدم العرب في أوروبا ومظاهر حضارتهم في مؤلفه : تاريخ غزوات العرب ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، 1979 .

(38) د. بكر مصباح تنيرة : « الأبعاد الاستراتيجية للحوار العربي — الأروبي » في كتاب د. علي حميدان : دراسات في السياسة والتاريخ والاقتصاد ، وزارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة ، 1983 ، ص 106 وما بعدها .

(39) د. السيد أمين شلبي : مصدر سابق ، ص 75 — 76 .

(40) Henry Kissinger : The white House years, pp. 1247. 1252.

(41) Peter Mangold : op, cit. pp. 164-172.

ولما تفكك الموقف العربي إثر توقيع مصر في عهد الرئيس أنور السادات على « اتفاقية سلام » مع إسرائيل سنة 1979 ، عادت سياسة الوفاق لتمارس تأثيرها على المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية ، لكونهما تتسمان بالخطورة والتفجير ، ولعدم توفر موقف عربي عملي نحوهما . وعندما تحول الصراع بين العراق وإيران إلى حرب استمرت طوال ثماني سنوات ، اتفقت الدول الكبرى على إصدار قرار مجلس الأمن رقم 598 ، الذي ساهم في اتخاذ الجهد الدبلوماسي الذي بذلته الدول العربية في المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة .

وقد تصاعد اهتمام القوتين العظميين بمشكلات المنطقة في المؤتمرات التي عقدت بين الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والرئيس الأميركي رونالد ريجان ، وخاصة مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو في شهر يونيو / حزيران 1988 وتم فيه الاتفاق على ضرورة حل المنازعات الدولية لتعزير سياسة الوفاق بينهما . ومهما يكن من تأثير سياسة الوفاق على الأوضاع في الوطن العربي ، فإن للدبلوماسية العربية دورها الفعال في هذا المجال ، وهذا ما نتناوله فيما سيأتي من الحديث .

رابعاً - تطور الدبلوماسية العربية في مواجهة سياسة الوفاق

لقد تطورت الدبلوماسية العربية خلال العشرين عاما الماضية على مختلف الأصعدة ، القطرية والقومية والدولية ، كي تتمكن من التعامل مع الواقع الدولي الجديد ، وتستوعب التغيرات النوعية التي حدثت في أسس وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى في ظل سياسة الوفاق ، وحتى لا تكون معزولة أو جامدة وهي تخاطب مختلف دول العالم . وشمل هذا التطور مناهج العمل الدبلوماسي ووسائله ، والأساليب التي تستخدمها ليكون أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة العربية . ولا شك أن الدبلوماسية العربية استفادت من تجارب الماضي ، كما أحسنت استخدام الطاقات والموارد العربية في تطبيقاتها العملية . ذلك أن الدبلوماسية المعاصرة لم تعد مجموعة من الاتصالات وتنظيم العلاقات ، وجمع المعلومات وحسب ، بل تحولت إلى عمل مؤثر في تخطيط السياسة الخارجية ، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس قوية وسليمة تحافظ على مصالح كل منها ، وتحقق المساواة فيما بينها ، وتفتح المجال أمام نموها وتطورها⁽⁴²⁾ . والعلاقات بين الدول ، سواء أكانت دولاً كبرى ، أم دولاً صغرى أم متوسطة ، تقوم على المصالح المشتركة بينها ، فبقدر تحقيق هذه المصالح والمحافظة عليها ، تكون العلاقات قوية ومثمرة . وهذه الحقيقة طبقتها الدبلوماسية العربية في طورها المعاصر ، فلم تعد تسمح بأن تكون تابعة لأحد ، أو معزولة عن أحد ، مهما كانت الأوضاع والظروف التي تحكمها . كما أنها تحولت من تلقي رد الفعل إلى الفعل نفسه ، وإلى المبادرة في كل الشؤون القومية والدولية . وفي الوقت نفسه انطلقت لتشارك بجدارة في إدارة الشؤون العالمية ، وساهمت في تأسيس المنظمات الإقليمية والقارية والدولية . وغني عن القول ، إن الدول العربية في مقدمة الدول التي أسست حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وقبل ذلك الجامعة العربية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ولها دور رئيس في عمل كل هذه المنظمات . ليس هذا وحسب ، بل لها دور فعال في حل المشاكل الدولية ، وتأييد قضايا الشعوب والدول ، السياسية والاقتصادية والثقافية . هذا الانفتاح الدبلوماسي العربي على العالم أتى ثماره التي تمثلت في التأييد

harles o. lerce and Abdul A. Said : (42)

«Diplomacy - Political Technique For Implementing Foreign plicy». in Elmer plishke (ed),
Modern Diplomacy N.Y. American Enterprise Institute. 1979. pp 20-21.

الدولي شبه الإجماعي للقضايا والحقوق العربية في فلسطين والخليج العربي . ولم تكثف الدبلوماسية العربية في مساندتها للدول الحديثة بالتأييد المعنوي والسياسي فقط ، بل قدمت لها العون الإقتصادي ، ووقفت إلى جانبها في محنتها الاقتصادية التي تعاني منها ، وطالبت دول الشمال المتقدمة أن تخفف من أعباء ديونها على هذه الدول الصغرى والمتخلفة والتي تواجه تحديات التنمية والتحديث⁽⁴³⁾ . هذا المنهج العصري للدبلوماسية العربية ، والمنطق العلمي ، قاما على أسس ومبادئ التزمتم بها الدول العربية في سياستها .

أ - مبادئ الدبلوماسية العربية :

يحتاج العمل الدبلوماسي الناجح إلى مبادئ واضحة يستند إليها ، تمثل القواعد العامة التي تحدد حركته مع مختلف الأطراف ، وتقوده إلى الغايات التي يسعى إليها . وحتى تكون هذه المبادئ مثمرة في إطار العمل العربي المشترك ، لا بد أن تلتزم بها جميع الدول العربية . ولا شك أنه تحقق قدر كبير من ذلك في السنوات القليلة الماضية . ومن أبرز المبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية العربية الجيدة ، ما يأتي :

1 - الواقعية التي تقوم على التعامل مع الواقع الدولي من خلال الحقائق والمشاكل والتعقيدات كما هي ، لإدراك أبعادها ومعرفة أسبابها والقوى المحركة لها . وهذا ينبع من طبيعة وخصائص المجتمع الدولي المعاصر⁽⁴⁴⁾ . فالدبلوماسية ينبغي أن تكون أداة اتصال وتفاهم مع جميع الدول ، وفي كافة الظروف ، لأن تحقيق التعاون معها أو كسب تأييدها ، أو حتى تحييد مواقفها في بعض الحالات ، يفرض الإحاطة بالعوامل التي تقف خلف كل ذلك ، وهذا ما اعتمدت عليه الدول العربية عندما أقامت اتصالات دبلوماسية مع جميع الدول الصديقة لها ، والمحيدة ، والحليفة لخصومها . وهذا العمل الدبلوماسي اتخذ الشكل الجماعي والقطري كما سنرى .

2 - التخطيط الذي يعتمد على دراسة الإمكانيات المتاحة ، وكيفية استخدامها بطريقة مثلى لخدمة أي تحرك دبلوماسي . ذلك أنه في ظل التطورات الراهنة في الساحة الدولية ، والتي تتسم بالتدخل والتعقيد ، يصعب التحرك دون دراسة مسبقة ودون حشد الطاقات ، وانتقاء الوسائل والأدوات الصالحة والملائمة لكل مشكلة وكل موقف . والعمل بدون تخطيط في مثل هذا المناخ ، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بالمصالح القومية . ويمكننا القول إن الدبلوماسية العربية في هذا الإطار قد تخلصت من أخطر الأمراض ، ونعني به الارتجال في مواجهة المشاكل والمواقف . وأصبحت تتحرك وفقا لتخطيط مسبق ، وأوضح مثل على ذلك تعاملها مع الحرب العراقية - الإيرانية إذ تمكنت من المشاركة مشاركة فعلية في وقفها⁽⁴⁵⁾ .

3 - التنسيق وهو أحد المبادئ التي يقوم عليها مبدأ التخطيط . وفي مثل العمل العربي المشترك ، والاتجاهات العربية التي قد لا تكون متطابقة أحيانا ، لا بد من التنسيق في المواقف من مختلف القضايا المعروضة للبحث ، حتى لا يقع التعارض الذي يؤدي إلى الخلاف ، وهذا ما يفيد

(43) خالد حرفوش : « أمير الكويت يطرح القضايا العربية على المنابر الدولية » مجلة الصياد ، عدد 2292 ، 7 - 1988/10/13 ، ص 29 .

(44) Adam Watson, Op. Cit. P. 71. وما بعدها .

(45) عبد الكريم أبو النصر - « مؤتمر سلام عربي - إيراني بإشراف الأمم المتحدة » مجلة المستقبل ، باريس ، العدد 600 ، 1988/8/20 ، ص 13 - 15 .

العدو ويعوق الدبلوماسية ويمنعها من تحقيق أهدافها . وهذا ما حدث في الماضي عندما أخفقت الدبلوماسية العربية في تعاملها مع القوى العظمى لما عرضت مشكلة فلسطين على الأمم المتحدة أول مرة سنة 1947 ، وإبان حرب 1948 . ووقع العكس عندما استطاعت الدول العربية أن توحد موقفها إبان 1956 ، 1967 ، 1973 .

4 - الحوار ، لأنه يعتبر الوظيفة الأولى للدبلوماسية ، وبواسطته يتم عرض المشاكل ومناقشتها ، وتفهم مواقف جميع الأطراف . وبالحوار تصل وجهات النظر العربية إلى المجتمع الدولي . وقامت الدبلوماسية العربية بفتح حوار مع جميع المجموعات الدولية . فكان الحوار العربي - الأوروبي مع دول السوق المشتركة والذي بدأ منذ سنة 1974 ، وما زال مستمرا ، وكانت من نتائجها الهامة اعتراف دول السوق الأوروبية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير⁽⁴⁶⁾ ، وتأييد هذه الدول لوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وإقامة السلام في منطقة الخليج على أساس قرار مجلس الأمن رقم 598 . كذلك الحوار المستمر بين الدول العربية والدول الإفريقية لخدمة المصالح المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسية وتأييد القضايا العربية والإفريقية العادلة . هذا إضافة إلى الحوار مع الدول الكبرى دون استثناء .

ولا نغالي إن ذهبنا إلى القول ، إن العمل الدبلوماسي العربي اعتمد على هذه المبادئ، ووفق إلى وضعها موضع التطبيق في معظم التحركات التي قام بها بغية تنقية الأجواء العربية أولا ، ثم تحقيق الأهداف القومية .

ب - الأهداف القومية للدبلوماسية العربية :

إن العمل الدبلوماسي بدون أهداف واضحة ، لا يعدو أن يكون نوعا من الاتصال لتبادل المعلومات ، وشرح وجهات النظر حول الموضوعات العامة والمشاركة بين أطرافه . وهو في مثل هذه الحالة لا يرقى إلى مستوى الوسيلة الفعالة التي تعمل في إطار استراتيجية واضحة المعالم والأهداف . ولكن بعد نمو وتطور دبلوماسية القمة العربية واستمرار مؤتمراتها منذ سنة 1964 ، أصبح العمل الدبلوماسي العربي أداة من أدوات تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية ، وهذه الأهداف هي :

1 - تحقيق الوفاق القومي بين جميع الدول العربية ، رغم الخلافات والاجتهادات ، لأن الاجتهاد لا بد أن يهدف في الدرجة الأولى إلى محافظة على المصالح القومية العليا ، وهذا ما أقره منذ وقت مبكر مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء عام 1966 ، حين أقر « ميثاق التضامن العربي » ، وفيه مبدأ تقوية العلاقات العربية ، وتجنب أسباب الخلافات⁽⁴⁷⁾ . وأكدت ذلك كل مؤتمرات القمة . وقد جاء مؤتمر القمة غير العادي الذي عقد في عمان 8/11/1987 ليحدد ذلك ، فقد جاء في البيان الذي صدر عنه : « وأجمع القادة على تجاوز الخلافات ، وعلى إزالة أسباب العجز وعوامل التمزق والانقسام ، وقرروا ، من منطلق الوفاء لوطنهم وصدق الانتماء لقوميتهم ، اعتماد التضامن العربي قاعدة أساسية لعمل عربي مشترك هدفه تجسيد وحدة

(46) د. بكر مصباح تنيرة « تطور الاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني 1948 » مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد خاص عن فلسطين ، جامعة الكويت ، 1981 ، ص 26 - 27 .

(47) وزارة الإرشاد القومي : ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثاني ، القاهرة ، هيئة الاستعلامات ، 1969 ، ص 1383 .

موقفهم ، وبناء قدرات الأمة العربية ، وتوفير عناصر القوة والمنعة لها» (48) .

2 — العمل على بناء القوة الذاتية العربية على المستويين القطري والقومي في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، لأن القوة الذاتية هي الكفيلة بدعم الاستقلال العربي في المجال الدولي ، والقادرة على الدفاع عن الأمن العربي في أي جزء من الوطن العربي . وإلى جانب هذا ، فهي لازمة لنجاح أي جهد دبلوماسي في أي اتجاه . لذلك تعمل الدول العربية على دعم قوتها المسلحة بمختلف الأسلحة الحديثة ، ومن جميع دول العالم كي تستطيع ردّ العدوان والدفاع عن الأرض والحقوق (49) . كما تقوم الدول العربية بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع بقية الدول لبناء القوة الاقتصادية التي لا غنى عنها في دعم أي عمل عربي .

3 — مواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية في الحاضر والمستقبل . ونعود ونكرر أن المشاكل العربية الأساسية ما زالت دون حل جذري . وهذا يجعل المنطقة العربية عرضة للحروب واحتمالات التدخل الأجنبي . والتحرز والاحتياط ضروريان للاستعداد لمواجهة أية محاولة للنيل من الأمة العربية ، أو الاعتداء عليها أو المساومة على حقوقها من قبل أية قوة دولية مهما كانت . ومواجهة مثل هذه التحديات لا تكون إلا ببناء القوة الذاتية ، والتضامن العربي ، والنشاط الدبلوماسي .

4 — تحقيق الدعم الدولي للقضايا العربية ، وهذا يمثل هدفا رئيسيا من أهداف العمل الدبلوماسي . وبالفعل ، كان للدبلوماسية العربية الدور الأول في تحقيق هذا الهدف . وما زال أمامها الكثير لكي تقوم به حتى يتحقق السلام في الخليج العربي ، وتعود للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، ويتم حل المشكلة اللبنانية لصالح شعب لبنان وأمتة العربية .

وكان دور جامعة الدول العربية ، وما زال ، من العوامل البارزة التي طورت العمل الدبلوماسي العربي .

ج — تصاعد دور جامعة الدول العربية :

جامعة الدول العربية هي بيت العرب ، كل العرب على اختلاف اتجاهاتهم ، فيها يجتمعون ويتدارسون أوضاعهم ومشاكلهم ، ويحلون خلافاتهم ، ويخاطبون العالم من منبرها كأمة واحدة رغم تعدد دولهم . فكم من أزمات وخلافات ساهمت الجامعة العربية في حلها . وكم أدت الجامعة إلى تنقية الأجواء وعودة الوثام والتراحم بين الأشقاء ، من أزمة الكويت سنة 1961 إلى أزمة اليمن سنة 1967 ، إلى أزمة الأردن سنة 1970 . فكان لها دورها البناء والريادي في توحيد وتنسيق الجهد العربي ليكون في خدمة الحاضر والمستقبل العربي .

وقد تصاعد دور الجامعة في تطوير وقيادة العمل الدبلوماسي العربي ، خاصة في المجال الدولي . ومنها أطلقت الوفود العربية ، الواحد تلو الآخر لتطوف بدول العالم تشرح وجهة النظر العربية ، وتكسب التأييد للقضايا العربية وتعبّر عن الموقف العربي الواحد . وكان لهذا الدور تأثيره الإيجابي

(48) انظر نص بيان مؤتمر القمة العربي في عمان ، في صحيفة القبس الدولي الكويت ، العدد 854 ، 1987/11/12 ، ص 2 .

(49) سعد فاعور : « برامج التسلح العربية في مواجهة الخطر الأميركي المستجد : البحث عن البدائل » مجلة الموقف العربي ، قبرص ، العدد 337 ، 1988/10/2 ، ص 34 — 37 .

ووزنه السياسي والاقتصادي الذي أثر في مواقف الدول المختلفة وسياساتها . ومن أبرز مظاهر هذا الدور الجديد للجامعة ، تشكيل لجنة سباعية عقب مؤتمر القمة الذي عقد في فاس سنة 1982 ، وأقر مشروع السلام العربي « لأزمة الشرق الأوسط » ، وقامت هذه اللجنة التي ضمت إلى جانب الأمين العام للجامعة وزراء خارجية كل من الجزائر وسورية والسعودية والأردن والكويت ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، بزيارة عواصم الدول الكبرى والدول الصديقة ، والمنظمات الإقليمية لشرح الجوانب المختلفة للمشروع العربي ، وبيان استعداد العرب لتحقيق السلام العادل والشامل ، القائم على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، واحترام حقوق الشعوب . وكان للموقف العربي هذا أثره في إظهار سلامة موقف الدول العربية ، وتصلب إسرائيل وتعنتها وعدم قبولها لمبادئ الشرعية الدولية⁽⁵⁰⁾ .

ثم شكلت الجامعة لجنة أخرى على مستوى وزراء الخارجية العرب ، حصرت مهمتها الدبلوماسية في شرح وجهة النظر العربية من موقف إيران من حرب الخليج ، وقرار مجلس الأمن رقم 598 . وقامت بزيارة الدول الكبرى ، وطلبها ، في حال عدم تطبيق إيران للقرار المذكور ، أن تتخذ الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس موقفا إيجابيا وأكثر فاعلية لإيقاف هذه الحرب . ولقد تحقق ذلك ومثل ثمرة من ثمار الجهد الدبلوماسي العربي .

وقد عبر عن ذلك الأمين العام للجامعة عندما قال : « إن هذه اللجنة الوزارية قامت منذ ثلاث سنوات ونصف بعمل نموذجي ، من حيث الجدية والانتظام والفاعلية ، وتحركت تحركا شاملا في كل الاتجاهات وبوفاق كامل بين أعضائها ، وتمكنت بفضل هذه العناصر من استقطاب اهتمام مختلف الدول التي اتصلت بها ، سواء في الغرب أو في المنظومة الاشتراكية ، أو على ساحة الدول النامية في إفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية . واستطاعت هذه اللجنة أن تشرح القضية من وجهة نظر عربية وإنسانية معا . ذلك أننا شرحنا للدول التي اتصلنا بها أن هذه الحرب خطر على منطقة مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي ، وخطر أيضا على الأمن والسلم الدوليين⁽⁵¹⁾ . هذا المنطق والأسلوب يمثلان أحد نماذج التطبيق العملية للمبادئ التي سبق أن ذكرتها ، إذ أنهما يتسمان بالواقعية والتخطيط والتنسيق والحوار ، لذا كانت نتائجهما إيجابية . وبنفس المنهج والأسلوب ، وقوة التضامن العربي ، واصلت الجامعة العربية دورها ، وبذلت الجهود السريعة لعقد مؤتمر قمة الجزائر (حزيران / يونيو 1988) ، الذي تحقق فيه الإجماع العربي ، وحضره كل ملوك ورؤساء الدول العربية ، لأنه مؤتمر قضية العرب الأولى ، قضية كفاح الشعب الفلسطيني الذي تفجر واستمر يقاوم الاحتلال الإسرائيلي حتى بالحجارة ، كما أنه المؤتمر الذي عبر فيه العرب عن وحدة موقفهم من هذه القضية في الوقت الذي كانت تعقد فيه قمة موسكو بين الرئيسين السوفيتي والأميركي .

كما أن الوضع في لبنان حظي باهتمامات الدبلوماسية العربية ، ومحور عملها وأدائها الجامعة العربية . والجهود تبذل لإيجاد مخرج سليم لهذا الوضع ، يؤدي إلى تحقيق الوفاق الوطني اللبناني ، والاتفاق العربي ، والتأييد الدولي⁽⁵²⁾ . وقد وفرت الجامعة الجهاز الخاص بهذا الغرض ، حين شكل مجلس الجامعة لجنة وزارية كلفها الاتصال بالأطراف اللبنانية ، من أجل الوصول إلى

(50) مجلة الحوادث ، لندن ، عدد 1582 ، 1987/2/27 ، ص 34 — 35 .

(51) جريدة القبس الدولي ، الكويت ، العدد 813 ، 1987/9/24 ، ص 6 .

(52) مجلة الصياد ، لندن ، عدد 2292 ، 1988/10/13 ، ص 26 — 27 .

تصور مشترك يحفظ على لبنان استقلاله وسلامه ترابه ووحدته ، أرضا وشعبا ومؤسسات ، ضمن إطار أسرته العربية . ذلك أن وضع حد للمشكلة اللبنانية مكسب للدبلوماسية العربية ، وضرورة ملحة لتفريغ الجهود العربية من أجل فلسطين ، خاصة بعد إعلان دولتها المستقلة في المؤتمر الوطني الفلسطيني غير العادي الذي عقد في الجزائر في 12/11/1988 ، حتى تتوجه الدبلوماسية العربية إلى توفير الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية لتعزيز شرعيتها وموقفها في مواجهة إسرائيل .

خامساً — إنجازات الدبلوماسية العربية

هكذا يتضح من خلال الوقائع أن الجامعة العربية أدت دوراً نشيطاً في التحركات العربية من أجل حرب الخليج ، ومن أجل فلسطين ، ومن أجل لبنان ، وحققت إنجازات هامة في كل قضية من هذه القضايا .

لقد استطاعت الدبلوماسية العربية ، بفضل الجهود التي قامت بها ، أن تحقق إنجازات هامة لها ثقلها المؤثر في الميزان الاستراتيجي العربي والدولي . وتأكدت الحقيقة الثابتة تاريخياً ، أن العمل العربي المشترك ، والتضامن العربي ، هما السبيل الأكيد لمواجهة المشاكل والأزمات ، والوقوف في وجه تيارات السياسة الدولية في جميع الأحوال ، في السلم والحرب ، والتوتر والوفاق . ومن أهم هذه الإنجازات :

1 — تحقيق الوفاق العربي ، وهو مستوى من مستويات التضامن العربي ، وقاعدة أساسية لانطلاق أي عمل على الصعيدين القومي والدولي . تمثل ذلك في مؤتمر القمة في عمان ، (1987) ، ومن بعده في قمة الجزائر (1988) .

2 — وكان الإنجاز الثاني للدبلوماسية العربية وقف حرب الخليج بين العراق وإيران ، التي كانت تستنزف الطاقات العربية وأرواح المسلمين وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبي في هذه المنطقة الهامة من الوطن العربي . وقد تبع وقف هذه الحرب ، الشروع في المفاوضات بين الدولتين لحل المشاكل بينهما ، وهذا في حد ذاته مكسب كبير للامة العربية .

3 — وضع القضية الفلسطينية على جدول أولويات الاهتمام الدولي ، سواء في الأمم المتحدة ، أو مباحثات الوفاق بين القوتين العظميين . وهذا نتيجة لاستمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والتحرك العربي لدعمها بكل الوسائل ، وتعزيز الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الدولة الفلسطينية .

4 — تعزيز القوة الذاتية العربية ، الاقتصادية والعسكرية ، وتعزيز التعاون في هذين المجالين بين الدول العربية من ناحية ، وبينها وبين دول العالم من ناحية أخرى ، دون أن يؤثر ذلك على استقلال الموقف العربي الدولي .

5 — تصاعد الدور العربي في المجال الدولي ، وإقامة علاقات عربية متوازنة مع جميع الدول الكبرى .

خاتمة

في ضوء ما سبق ، يمكننا القول إن الدبلوماسية العربية حققت تقدماً مميزاً خلال مسيرتها التاريخية منذ أكثر من أربعين عاماً . وقامت بدور رئيسي في تطوير العمل العربي المشترك ، والدفاع

عن القضايا العربية ، والمحافظة على وحدة الموقف العربي ، واستقلال الشخصية العربية القومية في المجال الدولي . ونجحت في تقديم أربعة نماذج للعمل الدبلوماسي العربي الموحد : الأول نموذج مقاومة سياسة الأحلاف العسكرية ، والابتعاد بالوطن العربي عن تيارات وصراعات الحرب الباردة بين الشرق والغرب . والثاني تحقيق الصمود القومي العربي في مواجهة سياسة إسرائيل العدوانية وحشد الطاقات العربية وتحقيق النصر العربي سنة 1973 . والثالث تحقيق الوفاق والاتفاق العربيين وحشد التأييد الدولي لوقف حرب الخليج ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية . والنموذج الرابع تأكيد الدور العربي المستقل في ظل سياسة الوفاق الدولي ، والتعامل مع جميع الدول الكبرى دون تحيز ، إلا للحقوق العربية والعدالة والسلام لكافة شعوب العالم .

ومن أبرز العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه الغايات ، الخصائص التي اتسمت بها الدبلوماسية العربية ، وساعدتها على سرعة الحركة والحصول على قبول واقتناع المجتمع الدولي . وهذه الخصائص الذاتية هي : التماسك ، والمبادرة ، والاتصال الجماعي ، والانفتاح ، والاعتدال ، مما جعلها قادرة على بسط المشاكل العربية بروح العصر التكنولوجي والالكتروني ، والذي تحكمه متغيرات سياسة الوفاق . فالعمل الدبلوماسي العربي كي يستمر في أداء وظائفه في استراتيجية العمل العربي المشترك ، ويمك القدره على التأثير في تيارات السياسة الدولية ، يحتاج دائما إلى هذه الخصائص التي ذكرناها . فالدبلوماسية تحقق أهداف القوة في حالة عدم اللجوء إليها ، كما أن القوة الذاتية سند قوي لأية دبلوماسية ناجحة . فلا بد من تحقيق القوة الذاتية العربية ، وتعميق التضامن العربي ، وتنشيط العمل العربي المشترك ، وهي الشروط اللازمة لكي تستمر الدبلوماسية العربية في أداء دورها الريادي البناء .